الاردني واحد شيوخ العشائر مؤتمرا لعدد من رؤساء العشائر في منطقة الجنوب حضرته عناصر من السلطه واتخذ المؤتمر قرارا باجلاء الفدائيين عن الجنوب واجلاء كل من يتعاطف معهم او سبق ان قدم لهم اية مساعدة . فكان ان تجمعت في اليوم التالي عناصر مسلحة في معان وبدات في مهاجمة مكاتب المنظمة وتوزع بعض هؤلاء المسلحين على مفارق الطرق الرئيسية في منطقة الجنوب وبدأ بايقاف السيارات المارة وتدقيق الهويات واعتقال كل من تبين انه فلسطيني وضربه وتعذيبه(٢٩). وقد استمرت هذه الحملة في الجنوب وتصاعدت حتى فرضت السلطة سيطرتها الشاملة على المنطقة مستفيدة من ضخامة الوجود العشائري فيها .

التعبئة في الريف وتشكيل الجيش الشعبي

بلغ عدد سكان الريف في الضفة الشرقية عام ١٩٦٧ قرابة ٤٠٠ الف منهم قرابة ٣٤٠ الف اردني والباقي من الفلسطينيين ، وذلك دون اخذ النزوح الفلسطيني بعين الاعتبار(٣٠). ويتسم ريف الضفة الشرقية بقلة الكثافة السكانية ، فعدد السكان قليل بالنسبة الى مساحة الالوية والاقضية ، اذ نجد ان الكثافة السكانية كانت في العام ١٩٦١ كما يلي : قضاء معان ٤ افراد/كلم٢ ، قضاء الطفيلة ٧ افراد/كلم٢ ، قضاء الكرك ١٦ فردا/كلم٢ ، قضاء المفرق ٢١ فردا/كلم٢ ، قضاء مادبا ٢٥ فردا/كلم٢ ، قضاء جرش ٤١ فردا/كلم٢ ، قضاء الرمثا ٤٢ فردا/كلم٢ ، قضاء عجلون ٦٥ فردا/كلم٢ ، قضاء السلط ٨٨ فردا/كلم٢ (٣١). وتعود قلة الكثافة السكانية الى المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وقلة مياه الري .

يعتمد الريف اقتصاديا على الزراعة ، لكن الزراعة تعاني من انخفاض انتاجية الارض واليد العاملة في آن معا ، « نتيجة انجراف التربة والرعي غير المنتظم والافتقار الى نمط زراعي مخطط لاستغلال الاراضي ومشكلات التسويق الزراعي وعدم توفر راس المال اللازم للاستغلال الزراعي بالحجم المناسب وجهل معظم المزارعين بأساليب الانتاج الحديثة»(٣٢). ويتضح ضعف انتاجية اليد العاملة بالتالي من المسح الذي قامت به دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٦٧ وتبين منه ان اجمالي الانتاج القومي (بالقيمة المضافة) للعامل الواحد في الزراعة تساوي ٧٥ دينارا اردنيا بالمقارنة مع ٤٣٧ دينارا اردنيا في الصناعة(٣٣). ان نقص الامطار وعدم القدرة على التنبؤ بكمياتها سلفا هي العقبة الرئيسية التي تقف في وجه توسيع المساحة المزروعة ، ففي الضفة الشرقية تزرع مساحات شاسعة يبلغ معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥٠ و٣٣٠ ملم في السنة بينما لا يمكن الحصول على غلال مناسبة من القمح الا في السنوات التي يفوق فيها سقوط الامطار المعدل السنوي . وهناك مشكلة اخرى هي صغر حجم الحيازات الزراعية فهناك ما يقارب ٩٤ الف حيازة ، وفي وادي الاردن الشرقي يبلغ حجم الحيازات القياسي ثلاثة هكتارات . ويظهر التعداد الزراعي للعام ١٩٦٥ ان عدد الحيازات في الضفة الشرقية يبلغ ٣٨٣٧٩ حيازة مجموع مساحتها ٤٩٠٣١٤٣ فدانا منها ١٧،٢ ٪ اقل من ١٠ دونمات و٥٢،٥ ٪ اقل من ٥٠ دونما و٦٧،٥ ٪ اقل من ١٠٠ دونم و٠،٦٢ ٪ فوق ١٠٠٠ دونم . وتوجد في لواء عمان حيازتان تزيد مساحة كل منهما عن عشرة آلاف دونم . فاذا عرفنا ان عائلة مكونة من ٧ اشخاص تحتاج الى ٩٥ دونما من الارض الزراعية غير المروية و٣٠ دونما من الارض المروية في مناخ البحر الابيض المتوسط، وعرفنا ان الارض المروية قليلة جدا وان قسما لا بأس به من الاراضي الزراعية لا يقع في مناخ البحر المتوسط ، فاننا نستطيع القول ان ٦٠ ٪ من الفلاحين المالكين لا يحصلون على الحد الادنى المقبول من الدخل من حيازاتهم المملوكة .

ويزداد الحال سوءا نتيجة الاعتماد الغالب على مياه الامطار ، مما يسبب تذبذبات عنيفة في المحاصيل الزراعية . وعلى الرغم من اتساع الاراضي المروية في الاغوار ، الا ان عدم استقرار الانتاج الزراعي ظل امرا اساسيا ، وعلى الاخص في الضفة الشرقية